

الفصل الثامن عشر

السياسات والدستور

١٩٤٧ - ١٩٥٨

حَرَفُ (لَوْ) في سياق التاريخ هو شيءٌ آسِرٌ، ولقد كُتِبَ عنه الكثير باستثناء أمرٍ واحدٍ لافتٍ للنظر. قليل من الكُتَّاب من شَغَلَ نفسه بـ (لَوْ) في الإطار الطبي في مناسبات عدة ربما كان سياق الأمور قد تغير (لَوْ) لا الوضع الصحي لرجل هام. وفي ذهني أمثلةٌ حديثة: هل كان البريطانيون سيتورطون في حرب السويس المهينة عام ١٩٥٦ (لَوْ) لم يُصَبَّ رئيس وزرائهم بمرض الحويصلة الصفراوية - Gall Bladder - ؟ كذلك أمثلةٌ أخرى قديمة وحديثة وقد جمع سلسلةٌ مُذهلةٌ منها في القرن العشرين الدكتور (ليتَان) وربما كان هو الكاتب الرئيس اليوم في هذا الموضوع. ولكن كل المشاهير من الرجال الذين ذكر (ليتَان) توعدك صحتهم في منعطفات تاريخية دقيقة كانوا من الأوروبيين والأميركان. ربما كان الباحث سيلقى مناسبات كثيرةً جديرةً بالذكر لودرس الموضوع بالنسبة للقادة الآسيويين. لم يكن الأمر بالنسبة لهؤلاء قلة دراسة فقط، ففي تلك المنطقة من العالم، لشخصية القائد تأثير أكبر على الأحداث مما هو الحال في الديمقراطيات القائمة في الغرب.

ولقد بدأت باكستان حياتها المستقلة بزعامة قائد تمتعَ بهيبةٍ ومقام هائلين، وكل ما كان يطلبه السيد جناح من شعبه كان الأخير يَرْضَى به ويُلبِّيه في الأيام الأولى من الاستقلال ويمكن تشبيهه، في هذا المجال، بأتاتورك أو (تيتو) أو (عبد الناصر). كان يتمتع بسلطة شخصية لا حدود لها من نوع لم يستطع السيد (نَهْرُو) أبداً الوصول إلى مثله في الهند... أو ربما لم يرغب بمثله. بالإضافة إلى أن منصبه حَوَّلَهُ ذلك، فلقد كان الحاكم العام لباكستان ورئيس مجلسها التأسيسي في آن واحد؛ كذلك كان رئيس حزب الرابطة الإسلامية. ولكن لم يُمَضِّ في هذه المناصب أكثر من ثلاثة عشر شهراً بعد قيام باكستان إذ وافته المنية.

ماذا كان سيحدث (لَوْ) - كبيرة - أنه عاش مثلاً عشر سنوات أخرى؟ و(لو) - كبيرة أيضاً - أن المرض الذي قَتَلَهُ كان في السيد (نَهْرُو) وقضى عليه وليس على السيد جناح؟ ورغم وضع هذه التساؤلات بصورة فجّة إلا إنها مترابطة وليست خيالية كما سنبين. ويمكن القول

ابتداءً (لو) حصل الأمران المفترضان (أي إصابة نهرو بالمرض وموته) بدل جناح لتغيرت كل الأوضاع على مسرح جنوب آسيا. ومن شبه المؤكد إن سنيّ الشدة لباكستان ما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ ما كانت لتظهر بنفس الشكل الذي حدث بعد وفاة جناح.

ومن الصعب أن نتصور مثلاً أن السيد جناح سيحتملُ ثماني سنوات من الجدل الخطير في موضوع شكل الدستور المقبل إذ كان لا بُد من حدوث أحد أمرين: إما أن يأخذ الأمر بيده ويحسمه بقرار منه إذا توقع التأخير والإزعاج وكانت منزلته وسمعته كافيتين تماماً لتخويله ذلك. ولقد كان هو نفسه على كل حال رجل قانون وخبير دستور، وبعضُ الكتاب وجدوا شواهد تُشير إلى أنه ركز ذهنه على حلّ أعقد المشاكل وهي «شكل الاتحاد الفيدرالي». وإن لم يفعل ذلك ربما كان وضع المسألة كلها، ببساطة، على الرف، كما فعل رئيس وزراء إسرائيل. وربما كانت لجناح الأسباب العملية الاسرائيلية كما يقول (بنتوتش)^(١). ويمكننا الوثوق بأن جناح ما كان ليدع حزب الرابطة وهو حزبه الذي أقام به باكستان، يتفسخ كما جرى عام ١٩٥٥. كان سيدخل باكراً في فرض إرادته على الاجنحة المتصارعة في الحزب بتوحيدها، وكان سيُعاد انتخابه رئيساً مرةً أخرى، للحزب فيما لو كان تاركا سُدّة رئاسية مثلما فعل السيد (نهرو) تماماً في حزب المؤتمر عام ١٩٥١.

ولما مات لم يكن شيخاً عجوزاً كان عمره فقط سبعين سنة، وبمقارنة عمره بأعمار (إيديتاووز) و(تشرشل) و(سينغماي ري) لم يكن شيخاً، لذا فافتراض بقائه عشر سنوات أخرى لم يكن شيئاً غير معقول. لقد عاش جناح حياة منضبطة ولم يمت على كل حال بمرض من أمراض الشيخوخة، والحقائق هنا، كما اشرنا إليها في الفصل الثالث عشر، غريبة جداً. فلقد أعاد كاتب هذه السطور التحقيق فيها مرةً أخرى بالاتصال بطبيبه السابق ومساعدته الشخصيين. وبدا من الواضح أنه مات مما كان يسميه معاصرو عهد الملكة فكتوريا: «التدرن الرئوي المتسارع» ولم يشخص مرض السلّ فيه قبلاً ٢٩ تموز - يوليو - عام ١٩٤٨ في نوبةٍ حديثةٍ من المرض. ولم يعش بعد ذلك إلا ليوم ١١ أيلول - سبتمبر - من نفس العام والحقيقة إن طبيبه شكَّ بوجود هذا المرض فيه في كانون أول - ديسمبر من العالم

(١) قال (بنتوتش) في صفحة ١٠٧: قرّر رئيس الوزراء التالي: بما إن إسرائيل لم تُقدّم مقيدة بتوصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، من الأفضل لها أن تبدأ بحذرٍ موضوع الدستور وتدعه ينمو تدريجياً. فعليهم إن يتبعوا النموذج الانكليزي في عدم وجود دستور مكتوب. ولقد تبنت إسرائيل ذلك حتى الآن.

الفاتت عندما لازم فراشه مريضاً وهو في (لاهور)؛ ولكن أعراض مرضه آنذاك كان يمكن أن تنتج فقط من إرهاق واجهادٍ شديدين في العمل. ولم يسمح جناح لنفسه بأجراء فحص متعمق لصحته. يُشير (بوليثو) في أحد مقاطع كتابه إن جناح قد حُدِّرَ من مرض السل في (بومباي) عام ١٩٤٤ ولكن نفسه لا يدعم هذه الفكرة في كتابه^(١)؛ وهناك دليل آخر على ذلك.

وأثناء مقابلة كاتب هذه السطور للسيد جناح في كراتشي في شباط - فبراير - ١٩٤٨ سألته عن صحته والمقطع التالي يُلخِّصُ الحديث ويظهرُ الناحية الإنسانية في هذا الموضوع. قال السيد جناح:

. نعم يامستر ستيفن، أنا أشعر الآن انني أحسن حالاً، قالوا انني كنتُ مريضاً ولكنني لم أكن مريضاً أنا أعلم، أتعبُ فقط ومن الطبيعي أن أتعب، لست الآن في سن الشباب، ولدي مسؤوليات وعندما أتعب أرتاح، هذا هو الأمر بكل بساطة. أنا أطلب من طبيبي أن يتركني وشأني، انا اعرف ما يجب فعله، لا أترك الأطباء قلقين من حولي فقد يزعجونني بذلك... لا لم أكن مريضاً إطلاقاً^(٢).

وذكر أحد الأخصائيين الذي استُدعي لفحص السيد جناح، بعد ذلك لكاتب هذه السطور إنه عندما وضع السماعه على صدر جناح لم يُصدّقُ اذنيه فلقد كان ثلثا إحدى رثتيه ورُبْعَ الأخرى تالفاً، ويكاد يكون من غير المعقول أن يصل رئيس دولةٍ إلى تلك الدرجة من المرض دون أن يعلم أحد بذلك.

ربما لو اكتُشف المرض باكراً لاستطاعت الأدوية الحديثة إيقاف استفحاله بل حتى شفاؤه والظنُّ إن مقاومة الجسم لجراثيم المرض في البدء انهارت أخيراً بسبب الإرهاق الشديد المستمر الذي تعرض له السيد جناح في الأشهر التي سبقت قيام باكستان. ومن الحقائق المعروفة أن احتمال سقوط السيد نهرو ضحية هذا المرض كان أكبر، فلقد كان يرهق نفسه أيضاً بنفسِ الدرجة وبأسلوب عاطفي أشد وكان أكثر تعرضاً لأن زوجته ماتت بمرض السل عام ١٩٣٦؛ وبرأى الأطباء كان الاثنان (نهرو وجناح) من نوع واحد، نحيفي الجسم... ومنَ المُفكرين وقد عاشا على أعصابهما وربما لم يأكلا ما فيه الكفاية

(١) صفحة ٢١١ و صفحة ١٤٨ .

(٢) مُلخِّصُ المقابلة المنشورة في كتابي: «القمر المقرن - Harned Moon» صفحة - ٥٠ .

لغذائهما... ولو مات السيد (نهر) بَدَل السيد (جناح) عام ١٩٤٨ لخلفه السردار (باتل) وهو واقعي لا يهتم بالعقائد والتفكير التجريدي، هندوسي أكثر مما هو مؤمن بالعلمانية، وفي ربيع عام ١٩٤٧ كان أول زعيم من حزب المؤتمر وجد ضرورة التقسيم؛ وفي أيلول - سبتمبر - فرض عليه منطق الأحداث أن يقبل نظرية «الشعبيين» كحقيقة ولو إنه لم يستعمل هذا اللفظ الواضح. بل إنه حاول زيادة حجم التبادل السكاني عما استقر عليه الأمر في النهاية. ولقد شكل كاتب هذه السطور من مضمون أحاديته مع زعيمين هنديين - ويعتذر الكاتب هنا لإقحام شخصيته في هذا الموضوع مرة أخرى - كما شكل آخرون مثله، رأياً في أن الزاوية التي يتناول منها سردار (باتل) عدّة مواضيع هي مغايرة تماماً لزاوية نهر في النظر لهذه المواضيع ومن بينها:

موضوع أن جذور الشر في المشكلة الهندية - الباكستانية هي كشمير. من الناحية الرسمية كان هذا الأمر يخص السيد (نهر) لذلك ترك السردار (باتل) هذا الموضوع له. ولكن يمكن الاستنتاج بأنه شكك في حكمة محاولة ضم كتلة متماسكة مؤلفة من ثلاثة ملايين مسلم يعيشون مجاورين للحدود، إلى دولة الهند الجديدة. فلقد قدر إنه في حالة قيام أزمة لن يكون ولاء هؤلاء للهند وكان هذا الموضوع أهم عنده من تجربة علمانية. وبعبارة السيد (نهر) لم يكن للسردار (باتل) أي تعلق عاطفي عائلي بكشمير، لذلك ليس من باب التخيل الافتراض أنه لو أصبح السردار رئيساً للوزراء لعرض اتفاقاً يوفر المشاكل على الطرفين، مثل أن تتخلى كشمير - مثلاً - عن مقاطعة (جامو) وربما (لاداخ) ويجري استفتاء برقابة دولية في وادي كشمير، وقد لانتحب باكستان ذلك في البدء لأنها تطالب بكلّ الولاية ولكنها طالبت بكلّ البنغال والبنجاب ثم رضيت بالنصف. وربما نخمن إنه لو كان السيد جناح حياً وبمقدوره ممارسة سلطاته لما رفض هذا العرض.

أما إذا تساءلنا: هل كان السيد لياقة علي خان قادراً - سياسياً - على قبول ذلك لو عرض عليه؟ فالإيجاب في الأمر مشكوك فيه. وربما يروق للإنسان التخمين والتقدير في هذه المواضيع بخاصة مثل هذه الأحداث الكبيرة التي تؤثر في أعداد ملايين الناس والتي توقفت في الظاهر على شيء تافه الحجم كجرثومة مرض السل. وربما يريد البعض التخمين أيضاً في مواضيع أشياء صغيرة أخرى مثلاً كالطلقة النارية أو القنبلة مثلاً. فاهتزاز يد قاتل أو ارتجاف إصبع على زناد مسدس أو انحراف قيد شجرة عن الدقة المطلوبة في جزء من

الثانية قد تعني في الواقع، مثل المرض، أكثر بكثير من الفرق بين حياة وموت فردٍ من الناس. ولكن هذه الامور تحدث أنياً... والضرر الحاصل في هذا الاتجاه أوذاك يبدو كضربة الحظ. والسيد (نهرو) مثل (نكروما) والدكتور (فروود)، نجا من أكثر من محاولة لقتله، أما السيد لياقة علي خان ومثله السيد (غاندي) وزعماء آسيويون آخرون ك (أو.أونغ سان) والسيد (بندرانكا) فلم ينجوا.

وكل من له إمام - ولو سطحي - بالأمور الباكستانية يعرف الجريمة الغامضة التي راح ضحيتها السيد لياقة علي خان في تشرين أول - أكتوبر - ١٩٥١ ولم يُسبَر غور العامل الدافع لها، ولقد جاءت بعد قليل من وفاة السيد جناح في دولة جديدة لديها القليل فقط من الزعماء القادة ذوي الخبرة بالقياس للهند، فأدت إلى تشويشات ذاع خبرها في أجهزة الإعلام، وإلى المكائد المخجلة وانتهازية المصالح الشخصية وخيبة الأمل في فترة (١٩٥٢ - ١٩٥٨) وإذا تطلّعنا إلى تلك الفترة قد نعجب متسائلين كيف استطاعت دولة باكستان غير عادية في تركيبها الجغرافي وأساسها العقيدي البقاء على قيد الحياة في تلك السنوات رغم خسارتين فاجعتين متتاليتين في مبدأ قيامها.

ولكن يبدو إن البعض يعطي السياسات أهمية أكبر مما تستحق، فالخطابات والبيانات الصحفية والمناروات والمراوغة وسقوط الوزارات الباكستانية وإعادة تشكيلها في تلك الفترة كانت ذات حجم كبير بالنسبة لقراء الصحف في الداخل والخارج. ولكن هناك أشياء أخرى غير هذه في الحياة اليومية للبلد. فجماهير الشعب في المدن والريف وغالبية صغار الموظفين لا يابهون كثيراً لهذه الأمور. أما بالنسبة لكبار المسؤولين في القوات المسلحة والسلك المدني ورجال الأعمال ومهربي السياسة، فرغم أنها تبدو غالباً مقلقة، بل ربما أحياناً خطيرة لدرجة تستدعي القيام بعمل ما، إلا أنها في الواقع أقل أهمية مما تعكسها الدعاية الإعلانية. وقد نتذكر في هذا المقام أوضاعاً، في نفس الفترة التاريخية، في بلدٍ أكثر قدرةً على إدارة المؤسسات الديمقراطية: فرنسا؛ لذا بدت نشاطات الساسة الباكستانيين دون محتوى، مع انحطاط سمعتهم إلى درجة مُنخفضة جعلت من السهل التغاضي عن ثلاثة انقلابات - لا واحد فقط - خلال تلك الفترة في الواقع. ومنها الانقلابان الأولان في نيسان - إبريل - ١٩٥٣ و تشرين أول - ١٩٥٤ - ومالبت أن اندثرث نتائجهما بعد أشهرٍ قليلة، وسنرى التفاصيل لاحقاً؛ ولقد أوحى بالانقلابين موظفو الإدارة المدنية وعلى

رأسهم أصلاً الحاكم العام نفسه، السيد غلام محمد^(١). ثم تبع ذلك الانقلاب العسكري الأكثر حسماً في تشرين أول - أكتوبر - ١٩٥٨؛ وتمت الانقلابات الثلاثة، رغم أنها أبعدت بلا رحمة ساسة معتبرين من أصحاب النفوذ، دون إراقة دماء ودون اضطرابات. وكما ذكر (بايندرز) في كتابه عن انقلاب عام ١٩٥٤: لم يَقم احتجاج ولا مظاهرات ولا اضطرابات، فرجُلُ الشارع كان غير مهتم به وغير آبه له كلياً.

ولعل أكثر الناس الآن يقدرّون إن الجهود المستمرة لإعطاء باكستان دستوراً مكتوباً بعد الكارثة المزدوجة بوفاة السيد جناح والسيد لياقة علي خان، كانت خطأً. ويفسر ذلك على الأرجح التنافس مع الهند فلقد أقرت الأخيرة دستورها في عام ١٩٥٠. ولقد امتصت هذه الجهود أكثر قدرات الزعامة الباكستانية التي كانت ضعيفة - آنذاك - بشكلٍ خطر؛ إذ كان بالإمكان إدارة أمور باكستان لمدة غير محدودة، بالاسلوب الذي كان سائداً قبلاً، (مرسوم حكومة الهند لعام ١٩٣٥) ومرسوم استقلال الهند لعام ١٩٤٧ مع تعديلهما أحياناً ليناسبها الحاجة. والحقيقة أنه نقل في النهاية الجزء الأكبر من مرسوم ١٩٣٥ بالحرف تقريباً إلى أول دستور لباكستان (الدستور الإسلامي) الذي أقر، بعد طول مخاض، أخيراً عام ١٩٥٦. ولقد اتخذ القرار آنذاك، بعد وفاة لياقة علي خان في عام ١٩٥١ بالشروع في صياغة الدستور. ولقد افترض أن الرأي العام يريد ذلك، لذا علينا أن نحاول تفسير الأسباب التي أدت لإعاقته.

وأهم الأسباب كان النقص في الهيئة التأسيسية إذ لم تكن منتخبة لمثل هذا الدور. لقد ورثت باكستان هذه الهيئة وهي جزء مبتور من الهيئة التأسيسية التي أرادوها لعموم الهند في عام ١٩٤٦ نتيجة خطة البعثة الوزارية البريطانية وشكلت من المجالس القائمة والتي كانت بدورها ثمرة انتخابات عامة في عموم الهند في الشتاء السابق^(٢) ثم بعد التقسيم أصبح المجلس التأسيسي لباكستان وكان أعضاؤه في تناقص مستمر لأن الأكفاء منهم سحبوا ليعملوا في وظائف أخرى، وبعد الانتخابات الإقليمية في الجناح الشرقي عام ١٩٥٤م أصبح المجلس التأسيسي غير تمثيلي لدرجةٍ سخيفة. ولقد وصف (كالارد)^(٣) قصوره بتفصيل.

(١) وكانت خلفيته كلها. حتى عام واحد قبل التقسيم. في الجهاز الحكومي.

(٢) راجع الفصلين السابع والثامن.

(٣) (كالارد) المرجع السابق صفحة (٧٧ - ٨٥).

ولكن كان هناك سببان أكثر دقة: الصعوبات الفيدرالية - الاتحادية - الخاصة، ليس فقط بسبب وجود جناحين لباكستان بل لحقيقة إن الجناح الغربي، بعكس الجناح الشرقي، مؤلف من عدة وحدات؛ ثم هناك انفصام ذهني أكثر خصوصية ذو طبيعة تربوية لا يمكن غالباً إصلاحه، بين المثقفين المتغربين وعلماء الدين. وتفاعل السببان فأعطيا السياسيين فرصة مغرية للكيد والمناورة. ونتيجة لذلك بدا أنه من المستحيل التعامل مع سبب دون أن يقف السبب الآخر عائقاً في الطريق.

وكما ذكرنا سابقاً كان الجناح الشرقي عام ١٩٤٧ وحدة إدارية واحدة؛ ولكن الجناح الغربي بالمقابل، كان خليطاً عجيباً: ثلاث ولايات (غرب البنجاب، والسند والولاية الحدودية) وإمارتان واسعتان (بها ولبور) و(خير بور)، بالإضافة إلى العاصمة القومية (كراتشي)، وكل هذه في السهول أما في الهضاب فكانت (بالوشستان) - البريطانية! - ومعهما أربع إمارات بالوشتانية، ثم الوكالات القبلية وأربع إمارات أخرى في المقاطعة أو الولاية الحدودية الشمالية الغربية. وكان الحل المنطقي هو دمج هذه الوحدات كلها لتشكيل الجناح الغربي بموازاة الجناح الشرقي. وكانت محاولة الدمج خطيرة إذ كانت هناك عوامل لغوية وتاريخية مثل الذي ذكرناه في الفصل الثالث، والتي قد تتفجر. وكان باستطاعة السيد جناح القيام بذلك وربما استطاع ذلك أيضاً السيد لياقة علي خان؛ ولكن لم يكن ذلك بمقدور الساسة الصغار الذين جاؤوا بعدهما؛ فكان على باكستان انتظار الفرصة التي سنحت في انقلاب «السلك المدني» عام ١٩٥٤ عندما دُفع الأمر على عجل كحركة إصلاحية في دمج الوحدات كلها في جناح غربي واحد قبل التصويت على دستور عام ١٩٥٦. وفي تلك الأثناء كان المجال مفتوحاً للمكائد بإثارة وحدة ضد أخرى وإثارة جناح ضد الآخر.

أما السبب الثالث - وهو الانفصام الذي ذكرناه في الفصل الأول بين المثقفين المتغربين المتكلمين بالإنكليزية، وعلماء الدين - فكان فريداً. فعندما يكونون هناك يتصلون بالمتغربين الأغنياء من أبناء الطبقات العليا وبالفقراء ولكنهم في الغالب لا يلتقون علماء الدين. ومع ذلك فهؤلاء - وهم مجموعة (المُلا) - موجودون هناك، وبصراحة يجب أن يكونوا مهمين في دولة تدعي - ولو جزئياً على أية حال - أنها قامت على أساس الإسلام. والمشكلة أن المثقفين المتغربين هم أيضاً لا يلتقون بعلماء الدين إلا لمأماً - على الصعيد

الفكري على الأقل.، ويُعزى هذا الحال بصورة رئيسية إلى أول داعٍ ليقظة مُسلمي شبه القارة ومؤسس كلية (عليغرا) السيد أحمد خان. وكانت هذه النقطة إحدى سقطاته الكبيرة. لقد كان أكثر عصرياً من زمانه. فلقد دفع علماء الدين بشدة وهم المتمسكون بالصُّلب بالتقاليد مما أدى إلى انفصال التربية الدينية عن التربية العلمانية في المجتمعات المسلمة. وهذا ما حدث كما يؤكد البيروني، في كلية (عليغرا) نفسها. فلقد سلم السيد أحمد خان كل الأمور الدينية في الكلية إلى لجنة من المسلمين التقليديين - الأورثوذكسيين - ووعده ألا يتدخل في هذه القضايا، وبعد ذلك ترك تلميذه (شيلي) المشهور ليسحب معه أتباعه ويتجمعوا في معسكر منافس للمعسكر التقليدي؛ وكانت النتيجة انفصاماً تربوياً استقرّ حتى اليوم ويسبب أحياناً نوعاً من انفصام الشخصية في الذهن الباكستاني القومي.

وفي باكستان، من جهة؛ نتاج مثالي لحركة كلية (عليغرا) فهو في ثقافته مسلم ولكنه متراخ في تأدية واجباته الدينية، يتكلم الانكليزية ويتحمس للانخراط في عالم العَصْر. ومن جهة أخرى هناك (الملا) العالم الديني الذي درس اللغة العربية والماضي وتربى منذ صغره في مراكز العلم الديني مثل (ديوبانڈ) و(شهرآبُور) أو ندوة العلماء في (لكهنو)^(١). ورغم أن المتغرب - نتاج كلية (عليغرا) - قد ينظر إلى (الملا) بعين «رومانسية» حانية ويُحس باحترام مخلص لما يظن إنه يعمل له إلا أنه يشعر بالإهانة للتفكير فقط بأنه هو - أي الملا - سيتسلم مقاليد الأمور في بلده، فيقاوم أي محاولة في هذا الاتجاه وربما كان، في الواقع، الكثير من أفكار الملا وأهدافه بل والاسلام العقدي نفسه، وقد يعرف الزائر الغربي «الأكاديمي» أكثر منه في هذا المجال. وسوء التفاهم بين هذين النموذجين من الباكستانيين قد يكون تاماً لدرجة يصعب تصورها في أوروبا وأميركا حيث يستقي رجال الدين المسيحي وعامة الناس علومهم سويةً ولا ينفصلون في الغالب إلا بعد التخرج من الجامعة. وفي مثل هذه الحالة لا بد إذن لممثلي هذين النموذجين الباكستانيين اللذين تربيا في عوالم مختلفة أن يكونا، بأسف وتعجب، على تناقض تام حول شكل الدستور الذي يجب أن يكون لبلادهم.

وعندما قتل رئيس الوزراء لياقة علي خان في تشرين أول - أكتوبر - ١٩٥١ لم يكن هناك خليفة ظاهر له، والترتيبات التي عملت لاستلام منصبه.. أثارت الدهشة. لقد كان الترتيب بارعاً وبسيطاً. خواجه نظام الدين.. السياسي المحنك من شرق باكستان والذي تسلم

(١) والمركزان الأخيران هما الآن في دولة الهند أيضاً. وأقيمت مراكز للتعليم الديني، حديثاً، في (كويتا) و(داكا).

منصب الحاكم العام لباكستان بعد وفاة السيد جناح عام ١٩٤٨ تخلى عن منصبه ليُصبح رئيساً للوزراء، والسيد غلام محمد وزير المالية، والموظف الإداري السابق الذي كان معتل الصحة تسلّم منصب الحاكم العام بدلاً عنه.

وكان رئيس الوزراء الجديد شخصية محترمة من عائلة معروفة ذا سمعة حسنة وشعبية، وكان بالإضافة لذلك من المعروفين بتدينهم وتقواهم. ولكن يبدو الآن أنه كان ينقصه الخصال اللازمة لمثل هذا المنصب: قوة الشخصية والحزم. وربما كان المؤرخون غير منصفين. بالنسبة له. لقد تسلّم الحكم في فترة عصيبة؛ وكانت بوادر الزواج ماثلة للعيان: في موضوع الدستور والاقتصاد اللذين برزا في عهد السيد لياقة علي خان ولكن لم يؤبه لهما تماماً. وفي تشرين ثاني - نوفمبر - عام ١٩٥٠ سُحِبَ تقرير لجنة المبادئ الأساسية في المجلس التأسيسي تحت ضغط «الملاي» (علماء الدين). والازدهار الذي حصل في باكستان بسبب الحرب الكورية وساعد وضعها المالي، كان قد انهار. وكانت المحاصيل رديئة قد تُؤدي لنقص في الغذاء.

على كُل حال لم تمر أشهر على تسلمه رئاسة الوزارة حتى تنامي الانطباع بان أمور الشعب تسير على غير هدى بصورة خطيرة: لا تتخذ قرارات فتتراكم الملفات، ورغم أنه كافح بولاءٍ يستدعي الإعجاب لمتابعة سياسات سابقه، يبدو إنه لم يكن يملك رصيلاً عالياً ضرورياً من الصيت والنفوذ للتعامل مع المشاكل الأكثر صعوبة. وفي بداية عام ١٩٥٢، وبسبب ذلك، واجه اضطراباً كبيراً في مسقط رأسه باكستان الشرقية. فلقد قرر السيد جناح والسيد لياقة علي خان قبلاً جعل لغة (الأردو) اللغة الرسمية رغم الدعوى القوية للبنغاليين بتبني لغتهم. وأعاد السيد خواجا نظام الدين نفس الموضوع وفي (داكا) بالذات. وكانت النتيجة أن حصلت اضطرابات كبيرة في مدينة (داكا) في شباط فبراير ١٩٥٢ وأصيب عدد من الطلاب وعمّ الهياج والغضب على إثر ذلك كل الجناح الشرقي وأجبرت الحكومة على وضع موضوع اللغة الرسمية بصورة مذلة على الرف^(١).

وجاء بعد ذلك الأمر الأسوأ: الحركة ضد القاديانيين - الأحمدية - في غرب باكستان وأشرنا إليها قبلاً^(٢) وربما كانت أخطر الإثارات الداخلية لباكستان منذ نشأتها لأن العداوة

(١) وحل الموضوع بعد ذلك في آيار - مايو - ١٩٥٤ بجعل اللغة الأردية والبنغالية كلغتين رسميتين للدولة.

(٢) راجع الفصل الثالث .

الطائفية ذرث قرنهما بين المسلمين. وهذه الملاحظة الأخيرة هي لبّ الموضوع فبينما يقول القاديانيون انهم مسلمون يُنكرُ أهل السنة عليهم ذلك. وتبعاً لذلك تشابك موضوع عقائد القاديانية بمُشكلة دستور باكستان المقبل وهو الموضوع المستعجل على مابدا. فلقد طالب أهل السنة أن يعلن إن القاديانيين هم فئة منفصلة غير مسلمة مثل النصارى والبارسين. والأمر الأبعث هو المدى الذي انجر إليه علماء الدين التقليديون^(١) في هذه المشكلة؛ ولقد تحاشى هؤلاء عبر التاريخ الاسلامي، من حيث القاعدة، المواجهة المباشرة مع السلطة المدنية الحاكمة القائمة. دُونت تفاصيل هذا الخلاف المعقد، والاتجاه الذي اتخذته نتيجة ضغوط متعارضة من السياسيين في «تقرير منير»^(٢) وهي وثيقة رسمية تُستحسنُ مطالعتها.

ولم تسع حكومة خوجا نظام الدين في كراتشي، حتى آخر لحظة من وجودها، إلا قليلاً لإيقاف تلك الأزمة. لقد نمت الأزمة ببطء وبدا أنها بلغت حد الخطورة في أيار - مايو ١٩٥٢ بعد خطاب للسر ظفر الله خان وزير الخارجية الذي كان قاديانياً. كان الأمر في جوهره محيراً: كان لرئيس الوزراء شخصيته المتدنية واحترامه للعلماء، من ناحية أخرى. وربما مما زاد في حيرته أن مثيري الموضوع كانوا أشخاصاً لا يقولون بالوطنية ممن لم يهمهم موضوع قيام باكستان أو كانوا لا يجيزون إنشاءها حتى يوم قيامها: مثل الأحرار وجماعة مولانا المودودي الإسلامية. على كل حال كان عدم القيام بأي عمل كارثة مما جعل حكومة البنجاب المحلية برئاسة السيد (دولتانا) في شتاء عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣، تحول الحماس - الجماهيري - ضد حكومة كراتشي وتتخلى في الواقع عن مسؤولياتها تاركة لاهور للغوغاء. وما بين الثالث والسابع من آذار - مارس - كادت الأمور أن تصبح فوضى كاملة. وفي حالة الطوارئ الأخيرة برأ خوجا نظام الدين نفسه بجدارة إذ وافق على اقتراح من المسؤولين بتوقيف عدة زعماء دينيين في لاهور ووافق على إعلان الأحكام العرفية رأساً. وقصمت هذه التدابير ظهر الاضطرابات خلال ساعات فقط. ثم ذهب إلى (لاهور) وأغفى السيد (دولتانا) من منصبه وأحلّ محلّه السيد (نون) ثم عاد إلى كراتشي منتصراً إلى حد ما. إلا أن صبر الجهاز المدني كان قد نفذ. وفي السابع عشر من نيسان جاء ردهم على

(١) تعبير «الملاي». جمع مُلا. وتعبير علماء الدين يستعملان بصورة متبادلة ولكن التعبير الأخير أضبط وأضيق قاعدة، أما الأول فهو أكثر استعمالاً شعبياً ويمكن أن يضم علماء دين غير تقليديين نسبياً مثل مولانا المودودي.
(٢) كان هذا هو تقرير محكمة البنجاب في موضوع اضطرابات عام ١٩٥٤، وكان يرأس المحكمة السيد محمد منير وكان آنذاك رئيس مجلس القضاة في محكمة لاهور.

التردد الطويل وإضاعة الوقت سُدى: إعلان مفاجئ، وباللسخرية، من الذي خلف رئيس الوزراء بَعْدِ تخلي الأخير عن منصب الحاكم العام، وهو السيد غلام محمد، وكان في الماضي - العِشرين سنةً تقريباً - عضواً في دائرة التفتيش والمحاسبة.

«ولقد أعلن أنه استنتج أن حكومة خواجه نظام الدين كانت غير قادرة كُلياً على التعامل مع الصعوبات التي تواجه البلد، لذا أشعرُ أن من واجبي أن أطلب من الحكومة التنحي حتى يمكن تشكيل وزارة جديدة أفضل استعداداً لتحمل المسؤوليات والقيام بأعباء السلطة».

وكانت رئاسة الحكومة الجديدة مفاجأة أخرى إذ تسلم المنصب رجل مقبول ولكنه غير معروف إلى حد ما، من السياسيين القدامى غير المُسنين: السيد (محمد علي بُوغرا) والذي خدم منذ عام ١٩٤٨ في الخارج كسفير في (رانغون) - بورما - ثم (أوتاوا) ثم (واشنطن) وأبلى فيها بلاءً حسناً. وكان بنغالياً مثل سلفه بل وقريبه بالمصاهرة ولكنه لم يكن مثله إذ لم يتمتع بأي شعبية تقريباً. وبدا لأول وهلة أنه لن يُثبت أكثر من أنه مرشح الحاكم العام؛ ومع رئيس الوزراء السابق الذي أبعَدَ عن الوزارة خرج أيضاً ثلاثة سياسيين معروفين: السردار (عبد الرب نشتار) والسيد (بيرزاده عبد الستار) والسيد (فضل الرحمن) أما الوزراء السابقون الستة الباقون فقد تسللوا، دون رزانة، للوزارة الجديدة، وربما استمزج رأي البعض منهم قبل حدوث الانقلاب، واشتركوا مع المسؤولين في الولايات مثل السيد (نون) في تسفيه جهود خواجه نظام الدين السيئة الحَظ، للبقاء في مُعترك السياسة، فلقد كان له اسماً غالبية في المجلس التشريعي وكان لا يزال رئيس الرابط الإسلامية، وذلك برفضهم أن يكون عضواً في لجنة العمل الجديدة. وهكذا ظهر الآن بوضوح أين تقبع السلطة، إنها في يد البيروقراطيين، بخاصة مع غلام محمد الذي دعمه بيروقراطي سابق هو (شودري محمد علي) وكان وزيراً للمالية منذ عام ١٩٥١ وربما كان الأخير رجلاً أقدر ولو لم يكن له إرادةٌ حديدية. وكما لاحظَ (كالازد)، ومنذ ذلك الوقت «بدأ مكتب الحاكم العام يُظلل مكتب رئيس الوزراء»، لأن ما حدث مرة... يمكن أن يتكرر.

أما علماء الدين الذين خذلوا السيد لياقة علي خان في موضوع معركة لجنة المبادئ الأساسية في تشرين ثاني - نوفمبر - ١٩٥٠ - فكانوا - موقفاً على الأقل - في حالة حُسوف تام نتيجة اضطرابات البنجاب؛ والعديد منهم في السجون وأثنان من بينهم محكومان

بالإعدام^(١) إذ كانت الأحكام العرفية في (لاهور) قاسية. وبِعَضُ الوزراء المركزيين السابقين أبعَدوا لأنهم لا يصلحون مثل السردار (نشتار) لأنه تعاطف مع وجهة نظر علماء الدين بالنسبة للدستور؛ وهكذا خلا الجوّ، على ما يبدو، للمسؤولين المتغربين العلمانيين للضغط بقوة باتجاه الاستقرار الدائم لأُمور البلد.

وسرعان ما راجت تقارير عن إن دستوراً مؤقتاً هو قيد التحضير ثم أكدت الحكومة تلك التقارير في حزيران - يونيو.، ولم يُدْعَ النَصُّ أبداً ولكن كانت النية متجهة على ما يبدو للالتفاف حول كل النقاط التجريدية في الصعوبة التي عرَقَلَتْ التقدم حتى ذلك الحين: وهي موضوع ما إذا كانت باكستان سَتُدْعَى إسلامية وغيره. يتألف الدستور فقط من عملية تنسيق الأجزاء العملية من مرسوم عام ١٩٣٥ مع التعديلات التي أُجْرِيَتْ عليه مُنْذُ التقسيم. ومع ذلك فَحَسَبَ رأي (بايندرز) الذي لَخَصَ باهتمام التقارير الصحفية التي صدرت في حينه، كان هناك هدف إضافي هو حُلّ المجلس التأسيسي لانه لم يُعَدَّ تمثيلاً، ولن يكون المجلس الجديد مُستقلاً فقد احتفظ بسلطات كبيرة منه، كحق النقض - الفيتو - للحاكم العام لأن الحكم أصبح كثير التعقيد بحيث لا يمكن تركه للسياسيين من غير ذوي الخبرة. وعلى النظرية القديمة في استقلالية البرلمان أن تتغير.

ولو أنجز شيء من ذلك، مجرداً من تلك العُقَصَةُ في الذَنَبِ - السلطات الواسعة للحاكم العام في حقّ النقض - لَوَفَّرَ على باكستان كثيراً من الاضطراب. ولكن رئيس الوزراء الجديد، بعودته للسياسة أثبت إنه أمهر وأدهى مما كان متوقفاً منه. ولم يشعر الحاكم العام ومؤيدوه أبداً بثقة آمنة بالنسبة للرأي العام (وكيف وإلى أي مدى يمكن للملاي - جمع مُلا - أن يؤثروا فيه) ولا بالنسبة للقانون ولا بالنسبة للجيش الذي هو في الأخير مصدر القوة، والذي، حتى حينه، بقي بعيداً عن الأحداث باستثناء تدخله - ولو مُكْرَها - وتأدية واجبه بفعالية في اضطرابات (لاهور).

وبدا عاملاً جديد يُدْرُ قَرْنَه: الحاجة لإجراء انتخابات في السنة القادمة في أكثر الولايات سُكَّاناً وهي الجناح الشرقي لباكستان. فالولايات الثلاث في الجناح الغربي بدءاً بالبنجاب أجرت الانتخابات عام ١٩٥١ وعادت الرابطة الإسلامية بنجاح إلى الحكم، ولو أن الطريقة التي نجحت بها أحياناً فيها ما يُقال. وفي الجناح الشرقي حيث للشعب ظلمات

(١) مولانا (نيازي) ومولانا (المودودي).

عدة، أُجِّلَت الانتخابات. وبمرور الصيف بدا واضحاً لمسؤولي الرابطة أن أملمهم في النجاح هناك ضئيل مالم يستطيعوا الابتعاد عن موضوع مشروع الدستور الموقت الذي طُبِحَ في (كراتشي) فسيكون له أعداء أقوياء: سياسيون مثل السيد فضل الحق والسيد سهرودي اللذين ابتعدا عن السيد جناح قبل التقسيم ولكن عادت لهما الآن على ما يبدو شعبيتهما مرة أخرى، وفي ١٧ أيلول - سبتمبر - عام ١٩٥٣ قبل قليل من اجتماع المجلس التأسيسي في كراتشي - إذ أُعطي المجلس إجازة بعد انقلاب نيسان - إبريل، أعلن هذان السياسيان معارضتهما رسمياً.

وبعد اجتماع المجلس مباشرة تقريباً برزت اقتراحات غير متوقعة بزعامه رئيس الوزراء لِحَلِّ المشكلة المزمته في تمثيل الولايات في المجلس التشريعي الاتحادي - الفدرالي - المقبل. وسميت الاقتراحات (صيغة محمد علي) وجرى التصويت عليها بالأغلبية في تشرين أول - أكتوبر - في اللجنة البرلمانية لحزب الرابطة. وكان على مشروع الدستور الموقت الذي روجت له البيروقراطية أن يُوضع على الرف. فكان الأمر خذلاناً شخصياً كبيراً للحاكم العام الذي كان في حالة صحية خطيرة. وبدا أن تأثير انقلاب نيسان - إبريل - قد اندثر تقريباً. وبرز من جديد السياسيون والهيئة التأسيسية القديمة واستعادت الهيئة نشاطها في صياغة الدستور، وبعض الحلول الوسط في أمر إسلامية الدولة الذي ضمنه دستور عام ١٩٥٦ المجهض، كانت من عمل تلك الفترة.

ولكن كان أكثر من نصف أعضاء الهيئة التأسيسية من البنغال ويجب أن نذكر انهم اختيروا عام ١٩٤٦ قبل قيام باكستان، ولم يعرفوا، ولم يعرف أحد غيرهم، ماذا كان يتظرهم في الجناح الشرقي. وتوقع المراقبون المحايدون البريطانيون والخبراء المحليون كذلك، أن الرابطة ستكسب الانتخابات مثل أي منطقة أخرى من باكستان ولكن بغالبية أقل. وأذهلت النتائج الجميع. إذ لم تتل الرابطة إلا عشرة مقاعد فقط ونال منافسوها (٢٢٣) مقعداً. وكانوا مجموعة متنافرة سموا أنفسهم الجبهة المتحدة وسرعان ما تبعثوا بعد الانتخاب. ومنذ ذلك الحين اجتاحت المسرح السياسي الباكستاني موجة من اللامعقول أشبه بالمهزلة، فالأحزاب والمبادئ اضمحلت معاً، ولم يبق إلا شخصيات مرتبكة مشوشة متصارعة. ومن خلال غُبار الصراع لم يبدُ إلا القليل، فهناك التثبث بالمصالح الخاصة والمناصب من جهة في مقابل المصلحة العامة؛ وهناك رجال على درجات متفاوتة من

السوية الأخلاقية دفعَهُم القدر موقتاً إلى واجهة الأحداث.

ولم يمض شهران على استلام وزارة جديدة للسلطة في (داكا) بعد الانتخاب، حتى شعرت الحكومة المركزية في (كراتشي) انها مجبرة على إعفائها فلقد زار رئيس وزراء شرق باكستان - بصورة غير حكيمة - (كلكتا) وأبدى ملاحظات هناك فسرت على أنها خيانة لباكستان. وفي (نيارا نغانج)... في معمل القنب الهائل الجديد الذي كانت تفخر به البلاد، حدث اضطراب مُرعب بسبب ضعف الإدارة على ما يبدو، حيث قتل آنذاك أربعمئة وجرح ألف من العمال. وأُقيمت الوزارة المحلية بأوامر (كراتشي) وأرسلَ الجنرال اسكندر ميرزاً وكان - آنذاك - وكيل وزارة الدفاع^(١) ليتسلم منصب الحاكم العام في (داكا) حسب مادة في موضوع انهيار النظام العام من مرسوم عام ١٩٣٥.

وأثناء ذلك عمد الأعضاء البنغال في الهيئة التأسيسية - وعمرها ثماني سنوات - في كراتشي لإثارة تشريع يؤدي بصورة لا تُخطئها العين إلى الحد بالتدرج من سلطات الحاكم العام، متناسين - على ما يبدو - أنهم لا يمثلون أحداً بعد قيام الانتخابات في الجناح الشرقي. ولقد وجدوا دعماً من (الملاي) الذين استعادوا قوتهم، ومن البائان وأعضاء من السند الذين غاروا من قوة البنجاب العديدة. ووصلت هذه النشاطات ذروتها في تشرين أول - أكتوبر - بمحاولة تعديل مرسوم حكومة الهند لعام ١٩٣٥ واعتبر الأمر كمؤامرة للاستيلاء على السلطة دُفع إليها. أحد الوزراء السابقين في الحكومة المركزية السيد فضل الرحمن. ويُعطي (كالازد) تفاصيل ذلك وهي فعلاً غريبة!

ولقد ردّ الحاكم العام المعتل الصحة في ٢٤ تشرين أول - أكتوبر - فجأةً وبشدة. وكان الانقلاب الثاني للجهاز المدني الإداري، وكان أدق وأحكم من الانقلاب الأول. حلّ الحاكم الجمعية التأسيسية قائلاً: إنها، بتشكيلها الحاضر، قد فقدت ثقة الشعب ولا تستطيع العمل بعد ذلك، وغير بصورة جذرية تركيبة الوزارة المركزية وأبقى على رئيس الوزراء وثلاثة وزراء آخرين فقط وأقال الباقين، وعين تسعة وزراء جدد كلهم من خارج الجمعية التأسيسية المنحلة، من بينهم الجنرال أيوب خان لوزارة الدفاع والتي قبلها الأخير متردداً. واستدعي الجنرال ميرزا من الجناح الشرقي ليصبح وزيراً للداخلية، كذلك دخل

(١) ثم أصبح حاكماً عاماً ثم رئيساً للدولة. وكان عضواً في الجهاز السياسي منذ عام ١٩٢٦ إذ دخل السياسة من الجيش لذلك أبقى على رتبته؟ ولقد أصبح منذ مدة قريبة (ميجر جنرال).

الوزارة الجديدة سياسيان قديران من خارج إطار الرابطة الإسلامية وكان يُنظر إليهما في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ كخضمين لباكستان هما السيد سهروزي من البنغال والدكتور خان صاحب من الولاية الشمالية الغربية الحدودية وخلال أيام بدأ الجنرال ميرزا - النجم الصاعد - بالحديث عن ضرورة أن يكون في باكستان ديموقراطية موجهة لفترة من الوقت؛ ومن أسباب بروز الجنرال ميرزا اعتلال صحة الحاكم العام لدرجة أن إرادته الصلبة فقط تقريباً هي التي أبقته في منصبه رغم اعتلال صحته.

وبتشكيلتها الحاضرة قامت الحكومة المركزية خلال ثمانية عشر شهراً بواجباتها البناءة التي كان يعيق تقدمها اختلافات السياسة.

ورغم قيام اعتراض دستوري على ما قام به الحاكم العام على أساس أنه لم يعرضه لموافقة الهيئة التأسيسية. فبعد وفاة جناح كانت القرارات التي يتخذها الحاكم العام تعرض على الهيئة التأسيسية. ويظهر أن هذا الاعتراض لم يعق الوزارة من الاستمرار في نشاطاتها وكانت أول الأعمال المفروضة توحيد الجناح الغربي في وحدة واحدة. وكان هذا الموضوع الإصلاحي دقيقاً؛ وكان اختلاف أوضاع الجناحين (واحد في إدارة واحدة والآخر خليط من الإدارات) كما فسرنا سابقاً، من العوامل المثيرة للاضطرابات حتى ذلك الحين، وفتح مجالاً هائلاً للمكائيد. ولقد سعت الوزارة أقصى جهدها للقيام بهذا التوحيد سريعاً معينةً ومسرحاً الوزراء المحليين لهذا السبب بدون أي تمحيص، والذي ساعدها على ذلك في الحقيقة هو إن الحزب السياسي الوحيد... المهم في باكستان - وهو حزب الرابطة - أخذ بالتفتت من الانقسامات الكثيرة..

وفي أقل من عام تم التوحيد المطلوب وربما كان أهم تغيير داخلي في تاريخ باكستان وجرى ذلك بدون احتجاج عام ولا صعوبات تشريعية في ١٤ تشرين أول - أكتوبر - ١٩٥٥. في تلك الأثناء تسلم الجنرال ميرزا منصب الحاكم العام من السيد غلام محمد الذي كان في آخر رمقٍ من حياته، كذلك ترك السيد محمد علي بوغرا رئاسة الوزارة فلقد كان التنقل اليومي بين البيروقراطيين والسياسة أكثر مما يحتمل، وحل محله شخص له اسم مشابه ولكنه من خلفية مختلفة جداً، كما ذكرنا سابقاً هو السيد شودري محمد علي وزير المالية والذي تدرّب في نفس الفرع الذي كان فيه غلام محمد نفسه. ووجدت طريقة لتجاوز العقدة التشريعية السالفة الذكر. فلقد أشار وزير العدل - قاضي القضاة - بقيام هيئة تأسيسية جديدة

أعضاؤها من المجالس التشريعية المحلية والذين انتخبوا عام الاستقلال - ١٩٤٧ - ؛ لذا ليس بالمستطاع الآن اتهام الهيئة انها غير تمثيلية كما اتهمت الهيئة السابقة. وكانت هذه الهيئة التأسيسية بالذات هي التي استطاعت، بإدارة شودري محمد علي الكفوة، أن تقرّ أخيراً في ٢٣ آذار - مارس - ١٩٥٦ أول دستور لباكستان وللمؤرخين، عادة، ميزة - غير عادلة بالمقارنة مع الناس الذين يعيشون الأحداث - إذ باستطاعة المؤرخين أن يلقوا نظرة إلى الماضي، فليس من الصعب الآن معرفة لماذا فشل دستور ١٩٥٦. ولكن الذين عاشوا تلك الفترة لم يتوقعوا الفشل المحتوم فلقد أملوا، ولأشهر عديدة بعد إقرار الدستور إنه سيجدد الحياة السياسية للبلاد، ولم يكونوا على كل حال بليدين أو بلهاء.

وكان للدستور قاعدة جيدة^(١) من أوجه عدة. ولم يعرف أحد آنذاك إن هذه النقطة بالذات كانت عيب الدستور الأساسي: لقد افترض بدهياً جدوى إقامة مؤسسات برلمانية منقولة من (وستمنستر) تستطيع العمل الدائم في إطار الشروط الباكستانية مثلما قام بالفعل في أواخر الخمسينات.

ولو أن هذا الدستور جاء خلال حياة برلمانيين مُحنكين مثل السيد جناح والسيد لياقة علي خان وأمثالهما من الرجال الذين عرفوا إدارة مثل هذه المؤسسات، واللذين كانا يتزعمان حزباً منظماً متماسكاً، لكانت احتمالات النجاح باهرة. ففي غرب باكستان لم يكن هناك، على كل حال، مشكلة أقليات مستعصية وهي المشكلة التي عطلت في الغالب أسلوب (وستمنستر) في الديمقراطية البرلمانية في بلاد أخرى. ولكن الأيام الحسنة لجناح ولياقة علي خان قد انقضت - بوفاتهما - ، لقد تبخرت مع دُخان الرصاصات القاتلة التي أطلقها قاتل لياقة علي خان في تشرين أول - أكتوبر - ١٩٥١. وبعد التجارب السياسية المتعددة الألوان التي مرت بها باكستان على أيدي غلام محمد في المركز والولايات، وبعد أن دمرَ حزب الرابطة الإسلامية نفسه بنفسه إلى حد كبير، وبعد مجيء رجال غير برلمانيين من البيروقراطية المحترفة والموظفين السابقين في الجهاز الإداري الاستعماري واستلامهم منصب الرئيس ورئيس الوزراء لم يُعدْ أملُ المتفائلين واقعياً. وهناك اعتبار آخر وهو أنه، لعوامل تاريخية وتربوية جذورها في القرن التاسع عشر، ذكرت سابقاً في هذا الكتاب، كانت فرصة نجاح نُقل المؤسسات الديمقراطية البريطانية النمط وزرعها في تربة

(١) تفصيلاته في كتاب (كالاژد) صفحة (٣٣٠ - ٣٤١).

باكستان الأفقر تركيباً، نقول كانت احتمالات نجاحها ابتداءً أقل مما لو نُقلت وزرعت في الهند.

وسنروي فيما تبقى من هذا الفصل القصة المحزنة للفترة ما بين ربيع عام ١٩٥٦ وخريف عام ١٩٥٨، وتذكر هنا أيضاً فرنسا في نفس الفترة، إذ تتابع على باكستان أربعة رؤساء وزارة. فبعد أسبوعين فقط من إقرار الدستور بدأ مركز شودري محمد علي في رئاسة الوزارة بالاهتزاز لذلك لغم مركز الجنرال مرزا لدى تسلمه لاحقاً للمنصب وذلك بسبب سلوك السياسيين البعيد كلياً عن المبادئ. ولقد قرر الرئيس ورئيس الوزراء أن أفضل شخص لتسلم رئاسة الوزارة في الجناح الغربي هو الدكتور خان صاحب، وضمّنوا تأكيدات السيد (دُولْتَانَا) في الدَّعْمِ الفاعل لهذا القرار. ولكن في آخر لحظة، أنشق هو، وآخرون من الرابطة، بدعوى ماضي الدكتور خان صاحب المناوئ لقيام باكستان. وحتى لا يترك السياسة الآخرين يتغلبون عليه، وليثبت أنه يستطيع هو أيضاً الكيد، تأمر مع بعض أعضاء الرابطة وجرهم إليه واعداء إياهم بمناصب وزارية، ثم ألف حزباً لنفسه سماه «الجمهوريون» والذي انتسب إليه بعد ذلك بسرعة الرئيس ميرزا نفسه. وبموقف الرئيس هذا تمدد الانشقاق طبعاً إلى المركز، فسيكون لدى الرئيس مناصب سياسية مستقبلاً للطامعين. وما إن حل شهر آب - أغسطس - حتى أصبح كل أعضاء حزب الرابطة (الستة والثلاثين) - ماعدا عشرة منهم - من الحزب الجمهوري. ثم جاءت مشاكل الجناح الشرقي. وبعد صراع معقد مثلث الأضلاع - في تشرين أول - أكتوبر - فقد فيه شودري محمد علي تأييد الأغلبية - وكان بإمكانه تأمين أغلبية أخرى! - ترك شودري قرفاً، رئاسة الوزارة.

وتسلم مكانه السيد (سهروردِي) زعيم رابطة (عوامي) وهي عنصرٌ من عناصر تركيبة ماسمي بالجهة المتحدة في الجناح الشرقي بعد انتخابات عام ١٩٥٤. ورُغم إن الرئيس (ميرزا) صرح قبل فترة قصيرة من ذلك الوقت: لن يُصبح هذا «الجتلمان» المثير للجدل - أي (السيد سهروردِي) رئيساً للوزراء إلا على جُثتي، فإن الاثنين شكلاً لفترة ما فريقياً مؤثراً. ولقد كان متشابهين حقاً من حيث المزاج: مهارة معروفة فيهما وشخصية مقدامة وطموحة تتلذد بالسلطة من أجل السلطة؛ والاثنان «متغريان» تماماً و«علمانيان» ولم يظهر عليهما أنهما متقيدان بأداب السلوك وبالقيم، وكانا كفؤين في شراكتهما التي قدمت للبلد زعامة قوية، ولولاهما لتركّت باكستان الكومنولث إبان إزمة السويس في تشرين ثاني - نوفمبر -

١٩٥٦؛ لأن سياسات السرّ (انطوني إيدن) خَلَقَتْ توتراً لا مثيل له في العلاقات الانكليزية - الباكستانية. فلقد استثيرت العداوة الدينية الفاعلة في صورتها المعاصرة وزاد من حدتها أن الأزمة حصلت في مضر وفتحت جروحاً قديمة يتذكرها المسلمون ويُعتبرونها عدواناً غريباً واستمراراً للحروب الصليبية. ولقد اعتبر شعب باكستان الهجوم على السويس إهانةً مذلة قام بها «المشركون» في اتفاق مسيحي - يهودي على دولة مسلمة شقيقة ضعيفة. وحدثت اضطرابات واسعة معادية للبريطانيين. كذلك استطاع الثنائي (ميرزا - سهروردي) التعامل مع مشكلة داخلية شائكة بينما كان الجناح الغربي يُفضل استمرار وجود ناخين مستقلين لكل جناح في الانتخابات المقبلة^(١) حسب الدستور الجديد، كان الجناح الشرقي يفضل إن يكون الانتخاب واحداً في الجناحين .

ولكن الثنائي الحاكم كان لا يثق أحدهما بالآخر، وهو أمر طبيعي - ، والحركة المفاجئة التي قام بها السيد (سهروردي) في تشرين أول - أكتوبر - ١٩٥٧ والتي استهدفت على ما يبدو، حزب «الجمهوريين»، أثارت مواجهة مباشرة من رئيس الدولة حيث فقد الأول نتيجة المواجهة منصبه. لأنه لم يكن له حتى ذلك الحين أي دعم شعبي يستند إليه. ولم ينسَ له الناس محاولته - غير المواتية - كما اعتبرها الكثيرون، لتخريب مشروع قيام باكستان لما كان رئيس وزارة البنغال - محسوباً آنذاك على الرابطة الإسلامية - ، ووجد الرئيس - الاسمي - لما تبقى من حزب الرابطة الإسلامية - السيد (سندريغار) نفسه آنذاك رئيساً للوزراء. ولكن مهما كان التلاعب بالأزقام... ما كان له أن يجلب أغلبية مؤكدة تدعمه في الهيئة التشريعية بين التكتلات الموجودة إذ أصبحت الحُصومة حادة بين الجمهوريين وأعضاء حزب الرابطة. لذا كان عليه أن يستقيل قبل آخر السنة ليخلفه السيد (نون).

وفي تلك الفترة أصبحت التكتيكات للإبقاء على منصب أو للحصول عليه، هي في الواقع الاهتمام الوحيد الذي يشغل بال السياسيين في المركز والولايات لاحتمال إجراء انتخابات عامة في بداية العام المقبل: الأولى في تاريخ باكستان. وكان كل واحد يُفترض أن من يحتل آنذاك منصباً وزارياً في (كراتشي) أو (دাকা) أو (لاهور) سيُزور النتائج ويبقى على سلطته. لذا اشتدت المناورات الخسيسة المخجلة بينما كانت أمور البلد تُنحدر نحو الفوضى التامة. كانت الأوضاع المالية مُضطربة والسمعة في انحدار - على المستوى

(١) راجع الفصل الرابع صفحة (٥٧) و(٥٨).

الدولي - وازدهار الفساد أو الاتهام به في كل مكان؛ وليس هناك أدنى شك في أنه وصل إلى أعلى مناصب السلك المدني. وفي الجناح الشرقي قامت حركة ثأرية خلال سبتمبر - أيلول - في المجلس التشريعي لا مَعْنَى لها نَتَج عنها نجاح حزب رابطة (عوامي) في حملته للإعلان الرسمي عن جنون رئيس المجلس وبعد يومين من ذلك قام أعضاء الحزب المنافس من جماعة حزب (فَضْلُ الحق كَرِشَاك سرامك) بتظاهرة منظمة في المجلس وقذفوا نائب الرئيس بقطع من أثاث أدت لوفاته.

ويبلغ السيل الزُبي بالنسبة للجيش - وقد نَجِدُ من المستغرب ألا يُفكَّر الساسة المتناحرون - على ما يبدو - إلا قليلاً في احتمال تدخله كما تدخل البيروقراطيون في السلك المدني قبلاً عندما نفذ صبرهم ولم يُعَدُّ لهم طاقة احتمال . .

وفي ليل ٧ - ٨ تشرين أول - أكتوبر استلمت مجموعة من الجنرالات بقيادة القائد العام للجيش السلطة وأعلنت عن طريق الرئيس إلغاء دستور عام ١٩٥٦ وأقالت الوزراء المركزيين وفي الولايات وحلت المجالس التشريعية المركزية والمحلية، وحلت كذلك الأحزاب كُلِّها في سائر أنحاء باكستان وفرضت الحكم العُرْفِي.